Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# كلمـــــة

## وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

## يلقيها

## السيد/ عبدالعزيز عماش العجمي
## سكرتير ثان

## في الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2016

## مقر الأمم المتحدة – نيويورك

## الثلاثاء، 5 أبريل 2016

web site: http://www.kuwaitmission.com – e-mail: kuwaitmission@msn.com
321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لوفد بلادي أن يتقدّم لكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام 2016 وكذلك لبقية أعضاء المكتب، مؤكدين بأن ما تتمتعون به من قدرات وخبرات ستسهم في إنجاح وإظهار المقاصد من هذه الدورة والخروج بتوصيات تعكس شواغل كافة الدول الأعضاء. كما يود وفد بلادي أن يعبّر عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد ليبيا بالإنابة عن المجموعة العربية، وكذلك البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالإنابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على الدور الرئيسي والمتزايد الأهمية للدبلوماسية المتعدّدة الأطراف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بوصفها الأسلوب الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي، والتي تعد هيئة نزع السلاح إحدى ركائزها الفاعلة، ذلك باعتبارها الجهاز التداولي المتعدّد الأطراف الوحيد المختص بتقديم التوصيات بشأن المواضيع الهامة المدرجة على جدول أعماله وكذلك لوصفها كمنتدى لتبادل وخلق الأفكار والمبادرات الهادفة لإيجاد اطر فاعلة في الحقول المتصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي.

فاليوم تجتمع الهيئة في دورتها الموضوعية لعام 2016 والأمل يحدونا في أن تعمد كافة الوفود المشاركة في خلق حالة جديدة تعيد للهيئة دورها السابق والمتميّز من خلال اعتماد التوصيات المتصلة بالبنود المدرجة على جدول أعمال الدورة، وتخرجها من حالة الجمود المستمرة منذ أكثر من 15 سنة.

السيد الرئيس،

فيما يتصل بالبند الأول والمعنون بـ "توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية"، فعلى الرغم من الجهود الدولية المتعدّدة الأطراف والتي سعت على مدار سبعة عقود من الزمن على احتواء خطر هذه الفئة المدمّرة من الأسلحة بحيث تصدرت أولويات منظمة الأمم المتحدة والتي تجسّدت في الأهداف المعلنة لدورة الجمعية العامة الأولى المكرّسة لنزع السلاح لعام 1978، إلاّ أنها لم تخلص في نتائجها المسجلة حتى يومنا الى مخرجات تنعكس إيجابياً على آليات نزع السلاح المتعدّدة الأطراف، خاصة في آلية مؤتمر نزع السلاح والذي هيمنت عليه حالة الجمود لما يقارب العقدين من الزمن، وكذلك هيئة نزع السلاح التي شهدت منذ 16 عاماً عجزاً في التوصل الى توافق بالآراء حيال القضايا المتعدّدة والمتصلة بنزع السلاح ومنع الانتشار المدرجة على جداول أعمالها.

السيد الرئيس،

كان للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية الدور الرئيسي الضامن لنجاح أي توجه دولي يسعى الى خلق عالم أفضل ينعم بالأمن والسلام وقائم على تعزيز الأطر الثابتة للتعاون بين جميع الدول. ومن هذا المنطلق لعبت المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل دوراً فاعلاً في إرساء الجهود الدولية الساعية لخلق عالم خالٍ من تلك الأسلحة، حيث جسد إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في العديد من مناطق العالم جهداً استباقياً وخطوة حقيقية للوصول الى تحقيق الرسالة السامية للأمم المتحدة في إيجاد عالم خال من تلك الأسلحة الفتاكة، إلاّ أن بعض مناطق العالم كمنطقة الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف المنشود، نتيجة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وتجاهلها التام لكافة القرارات الشرعية والدولية بضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار النووي ووجوب خضوع كافة منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد واصلت إسرائيل سياسة التملص من التزاماتها النابعة من القرارات المتصلة بمؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعامي 1995 و2010.

وفي هذا الصدد تعرب دولة الكويت عن أسفها لفشل مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015، وفي هذا المقام نطالب جميع الدول الأعضاء على أهمية توافر الإرادة السياسية ومضاعفة الجهود الجماعية بغرض مسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

فيما يتصل بالبند الثاني المدرج على جدول أعمال الهيئة لدورتها الموضوعية للعام الجاري والمعنون "تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية".

ويود وفد بلادي الإشارة الى الدور الهام للمبادئ التوجيهية في تحديد الاجراءات المناسبة لتدابير بناء الثقة وسبل تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال الأسلحة التقليدية والتي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في عام 1996، وذلك لما لهذه الإجراءات والتدابير من إسهامات ملموسة في كفالة تحقيق السلم والأمن الإقليمي والدولي وتعزيز الشفافية وتبادل الحوار على أسس طوعية، آخذين في الاعتبار ضرورة تركيز تلك الإجراءات والتدابير على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالطرق والوسائل السلمية وضمان المساواة في السيادة بين كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة، وكذلك ضمان الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها ورفض الاحتلال الأجنبي وعدم جواز واحتلال أراضي الغير والحق في السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

ولا يفوت وفد بلادي التذكير بتزايد أهمية التعاون وتقديم المساعدات بصورها الفنية والمالية المتصلة بتدابير بناء الثقة في نظام الأسلحة التقليدية وذلك استجابة لنصوص بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها عشوائية الأثر مفرطة الضرر واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وكذلك على ضرورة دعم صور وأوجه التعاون والمساعدة الرامية الى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصك التعقب الدولي.

السيد الرئيس،

في الختام، يعي وفد بلادي بأن التوصل الى اعتماد التوصيات المدرجة على جدول أعمال الهيئة لهذا العام سيعد بمثابة إنجاز كبير غاب عن سجل إنجازاتها لسنين طويلة، آملين أن تتحلى كافة الوفود المشاركة بالإرادة السياسية المطلوبة لإنجاح مقاصد آليات نزع السلاح ومنع الانتشار للأمم المتحدة تجسيداً لمبادئها وأهدافها الواردة في الميثاق لتحقيق السلم والأمن الدوليين، معرباً عن استعداد وفد بلادي للمشاركة البنّاءة في المشاورات.

وشـكراً السـيد الرئيـس.